تطور قضية واحة جغبوب

١٩٠٤ ـ ١٩٥١م

د. نادية ماجد عبد الرحمن بري (*)

لفت نظري بقوة موضوع قضية واحة جغبوب منذ فترة بعيدة، إذ إنها قضية شارك في صنعها في النصف الأول من القرن علي أقل تقدير، أطراف دولية مثل بريطانيا وإيطاليا، وأطراف أخري محلية مثل الحكومة المصرية في عهد أحمد زيزر باشا. كما أن هذه القضية انشغل بها الرأي العام المصري للغاية، حين كانت مطروحة علي بساط النقاش بين هذه الأطراف الدولية والإقليمية. ويعود سبب اهتمام المصريين بمسألة واحة جغبوب – علي الرغم من صغر مساحتها نسبياً – الي طبيعة تكوين الشخصية المصرية خلال تراكم آلاف السنين، والتي لا تقبل التفريط في شبر واحد من أرض بلادها. من ناحية آخري؛ تعد قضية واحة جغبوب، في الأساس، نتاج الحقبة الاستعمارية الكريهة الماضية، وحسابات المصالح بين إنجلترا وإيطاليا وليس مصالح مصر أو ليبيا. لكل هذه الأسباب تعد قضية واحة جغبوب واحدة من القضايا المهمة الجديرة بالدراسة، في مجال التاريخ الحديث والمعاصر.

وتهدف هذه الدراسة الي الكشف عن جوانب هذه القضية وتتبع تطوراتها خلال فترة زمنية محددة، كما تهدف الي تحليل مصالح القوي الدولية التي صنعتها. أما عن الفترة الزمنية لموضوع هذه الدراسة، فقد فضلنا أن نبدأ بعام ١٩٠٤، الذي شهد أول محاولة لتحديد حدود مصر الغربية بين سلطات الاحتلال الإنجليزي والدولة العثمانية، ثم تتبعنا بالدراسة والتحليل تطور قضية واحة جغبوب، حتي توقفنا بها عند إستقلال ليبيا في عام ١٩٥١.

وقد استخدمنا في دراسة هذه القضية قواعد منهج البحث التاريخي، من حيث جمع وتحليل المادة العلمية، واستخلاص الحقائق التاريخية والنتائج الموضوعية التي يحتاجها دارس التاريخ الحديث والمعاصر، وكذلك القارئ العام. وعلي الرغم من أن عدداً من الكتابات التاريخية المعاصرة تحدثت من قريب، والبعض الآخر من بعيد، عن قضية واحة جغبوب، إلا أن المكتبة العربية تفتقر حتي الآن، لدراسة مستقلة ومباشرة حول تطور هذه القضية ، ومن ثم تنفرد دراستنا هنا بالتركيز علي تتبع جوانب المسار التاريخي الذي

(*) أستاذ مساعد بكلية التربية للبنات بجدة جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

سلكته واحة جغبوب، منذ ١٨٤٠ وحتي عام ١٩٥١، بين الأطراف الدولية والإقليمية. كما أننا أعقبنا تتبع هذا المسار بخاتمة لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد داخل مصر كثير من الواحات مثل (سيوة والفرافرة والخارجة والداخلة وغيرها) ولهذه الواحات قيمة إيكولوجية عالية تتمثل في: الحفاظ على التنوع البيولوجي والطبيعي بما تضمنه من نباتات وحيوانات نادرة. أما واحة جغبوب، موضوع دراستنا هنا، فهي تبعد عن واحة سيوة غرباً بنحو ٦٥ كليو متراً، وتشترك معها في نفس المنخفض الجغرافي، كما تم إخراجها في منتصف عشرينيات القرن الماضي من خريطة مصر إلى خريطة الأراضي الليبية، وقت إستعمار إيطاليا لها، وبعد ما يمكن تسميته بصفقة سرية بين الاستعمارين الإنجليزي والإيطالي، ونفذتها الحكومة المصرية بعد محاولة إقناع الرأي العام المصري أنذاك، بأنها استبدلتها بقرية السلوم.

وتقع واحة جغبوب هذه بين خطي عرض ٢٩-٤٠ و ٢٩-٥٠ شمالاً، وبين خطي طول ٢٤، ٢٥ شرقاً، ضمن سلسلة من المنخفضات المنتشرة في منطقة واسعة تبلغ مساحتها الكلية حوالي ٣٥٠ ميلاً، وتربة هذه المنخفضات طمييية ملحة، ينمو في بعضها نباتات صحراوية، وفي بعض الأحيان تشغلها بحيرات ملحية ضحلة، ويوجد بسلسلة هذه المنخفضات عدد من العيون العذبة، والتي يعتمد علي مياهها السكان المحليون في الشرب والزراعة المحدودة، وبعض هذه العيون حارة وبها نسبة عالية من أملاح المغنسيوم والجير.[١]

وتتكون سلسلة هذه المنخفضات من مجموعة متفرقة من الأحواض، تفصل بعضها عن بعض التلال الرملية، وتشرف عليها من الناحية الشمالية حافة تتكون من طبقات من الصخور الرسوبية الأفقية شديدة الانحدار، ويتخللها مجموعة من الأودية العميقة نسبياً، وتحدها من ناحية الجنوب الكثبان الرملية، وبعض بقايا التكوينات الصخرية التي تظهر على هيئة تلال منعزلة[٢].

وتعد أرض واحة جغبوب، موضوع الدراسة، واحدة من أحواض هذه المنخفضات، وهي تقع علي بعد حوالي ٢١٣ كيلو متراً جنوب غرب مدينة السلوم، وتبلغ المساحة الكلية لهذه الواحة نحو ٧ كيلو مترات مربعة، وفي قرية الجغبوب حدائق جميلة وخاصة من ناحية الشرق، وهناك بعض الحدائق الآخري المتفرقة والواقعة بين منازل هذ البلدة، كما أن بها زاوية وجامع السيد السنوسي الكبير، مؤسس الطريقة السنوسية، ويتجه إليه بالزيارة كثير من الناس من أهل هذه الطريقة، وكل الدروب والمسالك، الموصلة إلى هذه الواحة، تحمل اسم مسرب الإخوان نسبة إلى السنوسيين، وهي مركز مهم لعدد من القبائل، ومياهها متوسطة وصالحة للشرب.

ومن الجدير بالذكر أنه: في زمن سلاطين المماليك؛ قام عدد منهم بتوطين بعض قبائل الصحراء الليبية على حدود مصر الغربية بهدف: الحد من غارات القبائل الأخري القادمة من عمق الصحاري الليبية علي التخوم المصرية، وحصر أعمال الشغب، وإحكام السيطرة على هذه الحدود الطويلة. وقد اتخذت عدد من السلطات المصرية المتعاقبة نفس

هذه الإجراءات، كلما شعرت بالتهديد القادم من عمق الصحراء علي تخوم مصر الغربية، كما اهتموا بمساواة المهاجرين الليبيين من القبائل المختلفة، الذين إستوطنوا الواحات الحدودية، بأبناء مصر من سكان هذه التخوم. ومن الثابت تاريخياً أنه عندما تعرضت مصر للحملة الفرنسية؛ كان لسكان منطقة درنة الليبية، وسكان واحة جغبوب بصفة خاصة، موقف مساند للمصريين في مواجهة هذه الحملة، إذ خرجت حملة ليبية شعبية من منطقة درنة وواحة جغبوب، لكي تناصر ثورات المصريين ضد القوات الفرنسية.

لكن العلاقات البدوية المتذبذبة، على الحدود الغربية لمصر، ظلت من بين العوامل السياسية بل أهمها تأثيراً، وانعكاسها على صعوبة تحديد شكل خريطة حدود مصرالغربية. كما ظلت غارات بعض هؤلاء البدو تشكل خطراً بالغاً علي استقرار هذه الحدود، وكثيراً ما تعرضت قوافل التجارة بين الجانبين، في منطقة الحدود هذه لعمليات النهب والسطو[٣].

وفي عصر محمد سعيد باشا: استوطن واحة جغبوب عدد من اتباع الحركة السنوسية، وهي حركة دينة سياسة، أسسها سيدي محمد بن علي السنوسي في عام ١٨٣٥ تقريباً. ولد محمد السنوسي في مستغانم في الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر، وعندما حج الي مكة أقام فيها فترة من الوقت، وأصبح خلال فترة إقامته هذه مؤيداً لزعيم الفرقة القادرية في مكة. وبعد وفاة مؤسس هذه الفرقة القادرية وإنقسام أنصارها، أصبح محمد بن علي السنوسي، لتفوقه في علوم الدين، زعيماً لجماعة منهم، وبني أول زاوية له على جبل أبو قبيس بالقرب من مكة، ثم غادرها في وقت لاحق متوجهاً إلى منطقة برقة الليبية، وبنى بأحد نجوعها ما عُرف بالزاوية البيضاء، لكي يحتمي بها وأنصاره من أي عمل قد يقوم به العثمانيون ضده. ثم غير مقره فجأة إلى واحة جغبوب التي تتميز بموقها الفريد، وظل بها حتى توفي ودفن فيها عام ١٨٥٩. وتابع خلفائة نشر دعوته بين السكان المحليين، حتي أصبحت الحركة السنوسية، مع نهاية القرن التاسع عشر، ذات شعبية كبيرة في منطقة برقة ، بل أصبحت – وبرغم وجود حركات دينية أخرى – الأكثر أهمية بين سكان الصحراء الغربية الكبري، خاصة وأن أغلب الحركات الدينية الأخرى كانت تركز نشاطها علي سكان المدن، في حين كانت الحركة السنوسية تنتشر وتتوسع بين سكان القرى والواحات وقبائل هذه الصحراء[٤].

وعلاوة علي موقع واحة جغبوب الجغرافي، كان من أسباب انتقال السنوسيين إليها، وجعلها في – وقت مبكر من نشاطهم – مركزاً لحركتهم هو:

١ – بعدها عن أيدي السلطات العثمانية، التي بدأت في ذلك الوقت تنظر إلي الحركة السنوسية بعين الشك.
٢ – رغبة السنوسيين في نشر دعوتهم بين سكان هذه الواحة والواحات القريبة منها.
٣ – الابتعاد عن المناطق التي انتشر فيها آنذاك مرض الطاعون مثل: ساحل برقة والجبل الأخضر[٥].

وتعود أولي محاولات ترسيم خط الحدود، بين مصر والأراضي الليبية، الي الفرمان الذي منحه السلطان العثماني لمحمد علي طبقاً لمعاهدة لندن ١٨٤٠، والذي تولي بموجبه محمد علي باشا حكم مصر هو وورثته في نطاق حدودها القديمة، ووفقاً لما هو موضح في الخريطة الملحقة بهذا الفرمان. وبعد أن تم لبريطانيا احتلال مصر في عام ١٨٨٢، وبناءً علي طلب من الحكومة البريطانية، بدأت كل من السلطات الإنجليزية والتركية في التفاوض بينهما، بهدف ترسيم الحدود الغربية لمصر، وذلك في أعقاب خلافات شديدة في وجهات النظر نشبت بين الجانبين منذ عام ١٩٠٣، وخاصة عندما طالبت تركيا آنذاك بأن تمد سيادتها في الأراضي المصرية حتي مرسي علم، في حين تمسكت بريطانيا بتبعية كامل جبل السلوم لمصر طبقاً لمعاهدة ١٨٤٠. ولقوة نفوذ إنجلترا الدولي وحاجة الدولة العثمانية لمساندتها في مواجهة الطامعين الآخرين في أملاكها، قبلت الحكومة العثمانية بوجهة النظر البريطانية في هذه المفاوضات، التي انتهت بين الجانبين بتوقيع اتفاقية في عام ١٩٠٤، اعترفت فيها تركيا بأن جبل السلوم ضمن الأراضي المصرية، بناءً علي هذا اضطرت السلطات العثمانية في ليبيا، عام ١٩٠٧، الي سحب كل المخافر والنقاط العسكرية التي أقامتها شرق السلوم[٦] . ومن الواضح أن هذه الاتفاقية لم تشمل واحة جغبوب أو كل حدود مصر الغربية، بل اقتصرت علي الجزء الشمالي من هذ الحدود، وعلي وجه التحديد منطقة السلوم.

ومنذ وقوع الاحتلال الإيطالي لليبيا: تحولت الحركة السنوسية من حركة دينية دعوية بحتة، الي حركة جهادية أيضاً، تسعي الي طرد الإيطاليين، وأصبحت الواحات الداخلية والحدودية تمثل الملاذ الآمن لهؤلاء الجهاديين. ومع قيام الحرب العلمية الأولي، وانضمان إيطاليا لصف إنجلترا في هذه الحرب، ظهر العديد من المشاكل علي الحدود المصرية الليبية، وامتدت المناوشات بين السنوسيين والإيطاليين الي أطراف هذه الحدود، بل وتكررت المناوشات بين قوات السيد أحمد الشريف والقوات الإنجليزية، بين جانبي هذه الحدود. وكان السيد أحمد الشريف مدفوعاً في هذا من جانب الألمان، لإثارة القلاقل ضد الوجود الإنجليزي في مصر.

ومع احتدام معارك الحرب العالمية الأولى، بين دول الوسط بقياد ألمانيا ودول الوفاق بقيادة إنجلترا، أخذ الساسة الإنجليز يفكرون في محاولة استمالة أحمد الشريف لجانبهم، عن طريق السماح له بأن يمد نفوذه علي بعض واحات الصحراء الغربية، وهي وعود شفهية لم ترق الي الإقرار الرسمي من جانب الإنجليز له بملكية هذه الواحات، كما أنها جاءت تحت ضغوط الحرب، ومن الإجراءات التي أضطرت اليها الحكومة البريطانية لإعادة ترتيب أوراقها، في مواجهة تفوق الألمان في سنوات الحرب الأولي، وحتي دون أن يلتفت إليها السيد أحمد الشريف نفسة[٧].

واستمر أحمد الشريف، بحكم ميوله العثمانية، في التعاون مع الأتراك والألمان ضد الإنجليز، الذين إشتدت عداوته لهم بعد أن انضمت إيطاليا اليهم رسميا في تلك الحرب.

وكثيراً ما طالبت السلطات البريطانية من أحمد الشريف أن يقف علي الحياد، في ذلك الصراع الدائر بين دول الوسط (ألمانيا وحلفائها) ودول الوفاق – الحلفاء فيما بعد – (بريطانيا وحلفائها). ثم قامت هذه السلطات، وبالتنسيق مع الإيطاليين، بشن حملة عسكرية واسعة علي قوات السيد أحمد الشريف إنتهت بهزيمتة وتشتيت قواته، وعلي آثر ذلك توقفت، لفترة من الوقت، حركة الجهاد الليبي من جانب السنوسيين ضد إيطاليا في منطقة برقة[٨] .

ولعب الإنجليز والإيطاليون لعبة آخري لشق صفوف السنوسيين، وإضعاف شوكة السيد أحمد الشريف، حين قرروا وبالتنسيق بينهما التصالح مع أحد زعماء الحركة السنوسية، وهو السيد إدريس السنوسي، في أثناء زيارة له في مصر في أوائل عام ١٩١٦، وبالفعل نجحت السلطات الإنجليزية في إقناع إدريس السنوسي بجدوي الصلح، واستمالته الي جانبها. ومن أجل إخماد الحروب الحدودية التي تشنها القوات التابعة لأحمد الشريف، تفاوض الإنجليز مع السيد إدريس السنوسي طوال النصف الآول من عام ١٩١٦، حتي انتهت هذه المفوضات، في ٢٥ يوليو ١٩١٦، بتوقع إدريس السنوسى والبريطانيين علي اتفاق، تلخص فيما يلي:

(١) فتح طريق التجارة عند السلوم واتخاذ ميناء السلوم مركزا للتبادل التجاري، علي أن يكون طريق الإسكندرية – السلوم الطريق الوحيد الذي تمر منه السلع إلي برقة.

(٢) أن يكف السنوسيون عن إنشاء زوايا لهم في الأراضي المصرية، حتي وإن كان غرضهم جمع التبرعات من المصريين المنتمين إلي المذهب السنوسي.

(٣) أن يتولي السيد إدريس السنوسي، بطريق الوكالة، إدارة واحة جغبوب الداخلة في الأراضي المصرية.

(٤) أن يقوم إدريس السنوسي بإبعاد ما اسماهم هذا الإتفاق بالمفسدين والعابثين بالأمن، ومحدثي الشغب والقلاقل، والذين كانوا يكدرون صفو العلاقات بين الشعبين المصري والليبي في جغبوب، وأن لا يسمح السيد إدريس السنوسي لأي من إنصار الحركة السنوسية بالإقامة في سيوة، أو الدخول من آي جهة أخرى الي الأراضي المصرية، وأن يتعهد بالمحافظة علي الأمن والنظام علي الحدود.

(٥) أن تسمح السلطات البريطانية للسنوسيين التابعين للسيد إدريس السنوسي، بالحصول علي المؤن الغذائية والغلال من مصر.

وبهذا الاتفاق زال شبح المجاعة عن السنوسيون، وعاد الهدوء إلي حدود مصرية الغربية، حتى جرت المفاوضات الإنجليزية الإيطالية حول تعديل هذه الحدود في وقت لاحق. وفي الحقيقة: علينا أن ننظر الي هذه المفاوضات التي جرت بين السيد إدريس السنوسي والإنجليز، من منظور توازنات الحرب العالمية الأولي، وخاصة بعد أن نجح الحلفاء في ضم إيطاليا إلي صفوفهم في هذه الحرب، بموجب معاهدة لندن ٢٦ إبريل

١٩١٥، والتي وافق الحلفاء بموجبها علي أن تنقل إلي إيطاليا جميع الحقوق والامتيازات المخولة للدولة العثمانية في الأراضي الليبية، وهذا كان يعني أن يتعهد الحلفاء، في حالة الانتصار، علي دول الوسط بتثبيت قدم إيطاليا في كامل الأراضي الليبية التي كانت تحت السيدة العثمانية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولي، وبرغم أن إيطاليا لم تقم بدور حاسم فيها، فقد ثبتت من أقدامها بالفعل في ليبيا، بل وتطلعت أيضاً الي تثبيت ما حصل عليه السيد إدريس السنوسي من الإنجليز، في واحة جغبوب، من وضع خاص إبان تلك الحرب. علاوة علي هذا أخذت إيطاليا تخطط لمفاوضة الإنجليز حول تعديل الحدود المصرية الليبية لمصلحتها، واخضاع أراض جديدة لنفوذها في السلوم، وفي الواحات الواقعة علي أطراف هذه الحدود.[٩]

ومن الواضح أن مخطط إيطاليا الحربي والسياسي كان قد إعتمد منذ بداية غزوها للأراضي الليبية علي ضرورة سيطرة قواتها العسكرية علي مناطق الحدود الغربية والشرقية من ليبيا. ويتضح ذلك بشكل بين منذ حرص هذه القوات علي النزول بطبرق وساحل زواره، خلال المراحل الأولي للحملة علي ليبيا عام ١٩١١، وذلك للسببين التاليين:-

(١) تأكيد مبدأ السيادة الإيطالية علي هذه المناطق والمبادرة بالسيطرة عليها قبل قيام أي نزاع أو تنافس دولي حولها.

(٢) التحكم في هذه المناطق الحدودية لمنع تسرب الأسلحة والإمدادات إلي المجاهدين. والتطويق العسكرى المستمر لها، وعزل حركة المقاومة ضدها داخل الصحراء، وبعيداً عن مناطق تمركز المستوطنين الإيطاليين في الساحل.

كما كانت الحكومات الإيطالية، ومنذ نجاحها في إحتلال ليبيا، ترى أن من حقها إدخال السلوم وجغبوب، وغيرها من مناطق الحدود المصرية الليبية، ضمن نفوذها. وتحت ضغط الوجود العسكرى الإيطالي المكثف، في منطقة برقة وعلي الحدود المصرية الليبية، اضطر المندوب السامي البريطاني كتشنر، الي الإعتراف للسلطات الإيطالية بخروج منطقة بردية الحدودية من السيادة المصرية، لكنه وقف بقوة في وجه أطماع إيطاليا في منطقة السلوم.

عندئذ اقترحت الحكومة البريطانية علي إيطاليا الدخول في مفاوضات بين الجانبين، من أجل التوصل لاتفاق حول ترميم الحدود الأراضي المصرية الليبية. وفي الحقيقة، وفي ضوء المواءمات والتسويات الإستعمارية الجارية آنذاك، كانت بريطانيا علي استعداد للتنازل عن جغبوب، في مقابل تمسكها بالسلوم ضمن الأراضي المصرية. فالسلوم كانت محطة هامة علي طريق القوافل التجارية والذي يقود الي واحة سيوة، والي واحة الكفرة حيث يتمركز أنصار الحركة السنوسية[١٠]. في حين وجهت إيطاليا اهتمامها إلي واحة جغبوب منذ البداية لكونها مركزاً دينياً مهما من الناحية المعنوية لكثير من السنوسيين، وخاصة أثناء تصاعد حركة الجهاد في الجبل الأخضر ضد القوات الإيطالية[١١].

وفي تلك الأثناء كانت إيطاليا تحاول التوسع في الحبشة والصومال، وقد آدي هذا النشاط الإيطالي المحموم في أفريقيا، الي تخوف الحكومة البريطانية من عدم اعتراف إيطاليا بوقوع مصر تحت نفوذها، ومن ثم مناوئتها لها، أو انضمام إيطاليا الي الدول الأوربية المناوئة، بصفة عامة، للوجود الإنجليزى في مصر، وهذا يفسر لنا لماذا أبدت السلطات البريطانية رغبتها في الدخول مع الجانب الإيطالي في مفاوضات ترسيم حدود مصر الغربية، وفي نفس الوقت أبدت استعداها في هذه المفاوضات للتنازل عن واحة جغبوب، خلال ما عُرف بعد ذلك بمشروع ملنر- شلويا ١٩٢٠.[١٢]

وقد بدأت هذه المفاوضات في أعقاب الحرب العالمية الأولي، وضمن التسويات التي تمخضت عنها تلك الحرب، وبعد رسالة بعث بها، في إبريل ١٩٢٠، السير سبرلنج أحد كبار موظفي الخارجية البريطانية، إلي باكاري (من رجالات الحكومة الإيطالية)، اقترح عليه فيها الدخول في مفاوضات سرية، لوضع نهاية لأزمة الحدود المصرية الليبية. وطالب سبرلنج في رسالته السلطات الإيطالية بان تعترف بأن الحكومة المصرية لها مصلحة أساسية في تطوير ميناء السلوم، واقترح بناءً علي ذلك أن يبدأ خط الحدود بين الجانبين من أكثر المعالم ملائمة ووضوحاً علي شاطئ البحر المتوسط، عند النقطة التي تقع في منتصف المسافة بين السلوم وبردية، علي مسافة ١٠ كيلو مترات شرقاً من السلوم، وأن يستمر تعيين هذا الخط بالتالي في الاتجاه الجنوبي حتى ما يعرف بممر مسرب شفزرن، ماراً بسيدى عمر حتى بئر شقة ومنطقة النخيل، ويتوجه الخط بعد ذلك علي طول مسرب حتي مشارق واحة ملقاً. ومن خلال هذا المقترح تكون واحة جغبوب قد دخلت في نطاق الأراضي الليبية.

وعلي أثر ذلك سافر وزير الخارجية الإيطالية إلي لندن، للتعجيل بإتمام الاتفاق مع ملنر، لكن استقالة هذا الوزير الإيطالي المفاجئة، في ٢٠من يونيو ١٩٢٠، أدت إلي توقف التوقيع علي مشروع الاتفاق، بل رفضته الحكومة الإيطالية التالية، التي أعلنت عن رغبتها في الحصول علي مساحات آخري من الأراضي الحدودية مع مصر، كما طالبت ببعض الإيضاحات حول الآبار والمراعى الواقعة علي هذه الحدود[١٣].

ومع نهاية الحماية البريطانية علي مصر، وصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أصبح إقرار مشروع إتفاقية ترسيم الحدود المصرية الليبية، من الناحية الظاهرية، في يد الحكومة المصرية، ولكن من الناحية العملية في يد السلطات الإنجليزية. وبناءً علي ذلك قام وزير خارجية إيطاليا، في ١٤ إبريل ١٩٢٤، بتوقيع اتفاق مع أحمد خشبة باشا وزير خارجية مصر، يقضي بإبعاد القوي الوطنية المصرية عن التدخل في شئون ليبيا، والتوقف عن مساندتها للقوي الوطنية الليبية المناهضة للإيطاليين[١٤].

في هذه الأثناء قام موسوليني بمقابلة شمبرلين وزير خارجية بريطانية، ونقل اليه غضبه الشديد من الحكومة المصرية، وخاصة رئيسها سعد زغلول، لأنه يؤجل إتمام اتفاق الحدود، ولأنه عاد من رحلته في أوربا إلي مصر دون المرور علي روما، كما أعلن موسوليني أنه لو فشلت المفاوضات سيحتل جغبوب بالقوة. وفي هذه الأثناء اغتيل السير

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

لي ستاك سردار الجيش المصري، واضطربت علاقة حزب الوفد مع بريطانيا، وأعلن سعد زغلول استقالة وزارته.

ومن جانبه صرح ثروت باشا بأن مصر ليست مقيدة بمفاوضات لندن وروما السابقة، حول ترسيم حدود مصر الغربية' علي أساس أن مصر لم يكن لها دخل في هذه المفاوضات ، وعلي إثر ذلك قرر مجلس الوزراء، في ١٣سبتمبر ١٩٢٤، تقوية الحامية العسكرية بواحة سيوة. وردت إيطاليا علي ذلك في يناير ١٩٢٥، بأن حشدت قوات عسكرية كبيرة في منطقة بردية القريبة من السلوم، وعندما استفسرت الحكومة المصرية عن سبب هذه الحشود، ردت الحكومة الإيطالية بأنه إجراء احتياطي، وموجه ضد المناهضين الليبيين لها، والذين ينطلقون من الواحات المنتشرة علي الحدود المصري الليبية.

ويبدو أن الحكومة الإنجليزية تخوفت أنذاك من أن يمتد تحرك الجيش الإيطالي الي منطقة السلوم وغيرها من المناطق المصرية الحدودية، وتجد نفسها في مواجهة غير مستعدة لها مع إيطاليا ، ولذلك قام اللورد اللنبي، في مارس ١٩٢٥، بنقل نص المشروع الإنجليزي الإيطالي – الذي كان قد تم بلورته عام ١٩٢٠ – إلي عبد الخالق ثروت، لكي يسعي لتنفيذه مع الجانب الإيطالي. ونجح عبد الخالق ثروت في تأليف لجنة مشتركة بين الجانبين المصري والإيطالي، سميت بلجنة الحدود الغربية (المصرية الإيطالية المشتركة)، حيث تولي رآستها عن الجانب المصري إسماعيل صدقي باشا، وعن الجانب الإيطالي المركيز نجروتوكاميازو.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وقد توقفت المفاوضات، أكثر من مرة، بسبب اختلاف وجهتي النظر بين الجانبين المصري والإيطالي حول واحة جغبوب، التي تمسك بمصريتها إسماعيل صدقي باشا. ومن الغريب أن الإنجليز كانوا يدفعون المصريين للتنازل عن هذه الواحة للإيطاليين، وقد تحدث الجنرال اللنبي حول واحة جغبوب، وعن عدم قدرته علي إقناع أعضاء مجلس الوزراء المصري بأن جغبوب هذه تافهة ولا قيمة لها، وأنها من وجهة نظره (لا تساوي عظام بعير)، وطالب اللنبي السلطات الإنجليزية في مصر مناقشة هذا الموضوع مع صدقي باشا وزير الداخلية، الذي إعتبرة مؤهل أكثر منه شخصياً بإقناع زملائة داخل مجلس الوزراء المصري بالتساهل مع الجانب الإيطالي، لإتمام اتفاق ترسيم الحدود المصرية الليبية. وكان الجانب الإيطالي يتمسك بنصوص مشروع (ملنر – شالويا)، وأبدي مندوب إيطاليا رغبته في تنفيذ هذا المشروع، لكن الجانب المصري كان يعتبر ذلك المشروع لاغيا وغير ملزم له، علي اعتبار أنه تم بين الإنجليز والإيطاليين قبل حصول مصر علي إستقلالها، في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وصمم الوفد المصري علي أن واحة جغبوب ملك لمصر، في حين تمسك الجانب الإيطالي باعتبارها ملكا لإيطاليا، طبقاً لما جاء في مشروع ملنر – شالويا لعام ١٩٢٠.

ولحل قضية واحة جغبوب، طلب صدقي باشا، في منتصف ١٩٢٥، من هندرسون وزير خارجية بريطانيا استدعاء خبير مساحة من إحدي الدول المحايدة (السويد أو سويسرا) لدراسة مدي حاجة مصر من الناحية الدفاعية لهذه الواحة.

وعندما تولي تشمبرلن وزارة الخارجية البريطانية، شعر بشئ من الحيرة تجاه طلب إسماعيل صدقي لخبير مساحة من إحدي هذه الدول المحايدة، وتساءل عن جدوي هذا المطلب، وفيما إذا كان يعكس رغبة حقيقية لدي الحكومة المصرية في الحل، أم أنه مجرد مماطلة للتهرب من تحمل مسؤلية الإقدام علي ترك واحة جغبوب للإيطاليين. ولما تعذر إحضار خبير مساحة من إحدي الدول المحايدة إستعانت الحكومة المصرية بخبير مساحة إنجليزي يدعي سنكس، الذي قدم في ١٤ أغسطس ١٩٢٥ الي الوفد المصري تقريراً عن نتائج عمل لجنته المساحية كان أهم ما جاء فيه، أن مفتاح الدفاع عن مصر، من جهة الغرب، يكمن في الاحتفاظ بالسلوم وليس بواحة جغبوب[١٥]. آي انه حمل نصيحة غير مباشرة للحكومة المصرية بالتنازل عن جعبوب للإيطاليين، وإنجاز الإتفاق معهم علي أساس مشروع ملنر – شالويا.

في حين أشار إسماعيل صدقي، في تقريره، الي أن "ترك جغبوب جرح للعزة القومية، ومصر تطالب بها لأنها من ضمن الأراضي المصرية، أما إيطاليا فتريدها لتضمها الي مستعمرتها فقط، كما أن لجنة سنكس اعترضت علي إعطاء بردية لمصر مقابل جغبوب. وأن لجغبوب أهمية دينية، حيث إنها مكان تقدسه طائفة كبيرة من المسلمين – السنوسيين – وإذا سقطت في يد الطليان اعتبر ذلك إسقاط لهذه الطائفة. كما أن لها أهمية حربية: فهي مفتاح غارات البدو علي مصر، وهي السبيل الوحيد للتمسك بواحة سيوة وهي في قبضة المصريين".[١٦]

ومن الواضح أن هم الوفد المصري الأكبر، في تلك المفاوضات مع الإيطاليين، انحصر في إبعاد الأطماع الإيطالية عن السلوم وعن الهضبة المحيطة بها، وخاصة بعد أن تمركزت قوات إيطالية في بردية الواقعة غرب السلوم. أما الوفد الإيطالي فكان همه الأول هو الاحتفاظ بواحة جغبوب، التي يوجد بها ضريح مؤسس الحركة السنوسية، والذي تنبعث منه – حسب وجهة نظرهم تعاليم متشددة ضد سياستهم في ليبيا، وتخلق لهم كثيرا من المشكلات.

كما كانت حجة الطليان، التي عبر عنها وفدهم في المحادثات المصرية الإيطالية، أنهم ورثة الأتراك في ولاية طرابلس، وأن واحة جغبوب داخلة ضمن هذه الولاية، بل إن بعض الكتب الجغرافية المقررة من مدارس وزارة المعارف المصرية نفسها، وضعت جغبوب داخلة ضمن هذه الولاية، وفي خريطة طرابلس، وأن تلك الكتب راجعتها لجان مصرية من هذه الوزارة واعتمدتها.[١٧]

وإزاء عدم قدرة اسماعيل صدقي علي تحمل المسؤلية التاريخية تجاه الموافقة علي ترك واحة جغبوب الإيطاليين، علي الرغم أن مساحتها لا تزيد عن ٧ كيلو مترات مربعة،

فقد قرر الاستقالة من رئاسة اللجنة المصرية المشكلة لحل هذه القضية مع الجانب الإيطالي. لكن هندرسون رفض تأجيل المفاوضات بسبب استقالة صدقي، بل وطالبه بالإستمرار في رئاسة هذه اللجنة.

وفي غضون ذلك جري لقاء بين إسماعيل صدقي والسير لويد جورج، طالب فيه هذا الأخير صدقي بإظهار قدر من المرونة تجاه الإيطاليين، والاعتراف بأن واحة جغبوب تابعة لهم. وتحت ضغوط بريطانيا وجه عدد من وزراء الحكومة المصرية خطابات شخصية الي إسماعيل صدقي، أعلنوا فيها عن استعدادهم لتفويض صدقي باشا لتوقيع اتفاق ترسيم الحدود الغربية مع الإيطاليين علي أساس مشروع ملنر – شالويا، وبشرط إمداد السلوم بالمياه من بئر وادي الرملة داخل الأراضي الليبية.

لكن صدقي باشا ظل متردداً في الإقدام علي خطوة اعتراف بالتنازل عن واحة جغبوب لإيطاليا، وظل يناور حتي لا يظهر أمام الرأي العام بأنه وافق علي سلخ واحة جغبوب من السيادة المصرية، وقد غضب زيور باشا من تردد صدقي هذا، وأصدر تعليماته بالتوقيع العاجل علي الاتفاق المصري الإيطالي لترسيم الحدود الغربية[١٨]. وبالفعل في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ أعلنت الحكومة المصرية عن موافقتها علي قبول مشروع ملنر – شالويا تحت مسمى "اتفاق الحدود الغربية"، الذي وقعه رئيس الحكومة المصرية زيور باشا عن مصر، أمام المركيز لازارو عن إيطاليا في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٦، وهكذا قبلت حكومة أحمد زيور بناءً علي توجيهات بريطانيا، التنازل عن واحة جغبوب، وأن تدخل هذه الواحة ضمن نطاق أراضي برقة ليتمكن الطليان بذلك من احتلالها[١٩].

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وتضمن هذا الاتفاق ما يلي[٢٠]:-

١ – يبدأ خط الحدود بين أراضي برقة الإيطالية والأراضي المصرية من نقطة الشاطئ شمال السلوم بمسافة تبعد ١٠ كيلو متر عن (بيكربرنت) ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها بيكربرنت ونصف قطرها ١٠كيلو مترات من النقط المذكورة حتى يلتقي بمسرب الشفرزن ومن هناك رأساً يتبع الخط من الغرب مارا بسيدي عمر وبئر شفرزن وبئر الشقة وهنا يترك الخط مسرب الشفرزن ويسير رأساً غربي طريق القوافل القديم الذي يتجه نحو الجهة المعروفة بملاذ (سيدي إبراهيم) ثم يتبعه غرباً مسرب الأجوان حتى ملتقي مسرب الفزات في الجهة المعروفة ومنها رأساً غربي مسرب الغرب يسير خط رأساً غربي مسرب المجروم حتي حد واحة ملقاة، حتي تدخل واحة الجغبوب تحت السيادة الإيطالية.

٢ – تعين سلطات لكل من الحكومتين في ظرف ٣ شهور لجنة مختلطة لتحدد خط الحدود علي الأرض ووضع العلامات الإرشادية الدالة علي ذلك.

٣ – تعهدت الحكومتان المصرية والإيطالية بضمان حرية مرور القوافل الإيطالية والمصرية المتوجهة من السلوم إلي الجغبوب وأن لا تدفع هذه القوافل أية رسوم أو ضرائب.

٥ – رغبة في توفير مياه الشرب لسكان السلوم، تتنازل إيطاليا عن بئر الرملة وعن المنطقة المحيطة به. علي أن تلتزم الحكومة المصرية بتخصص مقدار كاف من مياه هذا البئر لسد حاجة السكان الإيطاليين في المناطق القريبة منه.

٦ – تعهد إيطاليا ومصر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع غارات البدو.

٧ – تعين الحكومتان لجنة مختلطة لتسوية:

أ- جنسية سكان المنطقة.

ب- رسوم المرعى والسقاية والبذر بما يتعلق بالسكان الرحل الذين ينتقلون على خط الحدود.

ت- النظام الجمركي للتجارة على قاعدة التساهل من الجانبين.

ث- المسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرحل لتقرير مقرات لمحاكمة الخارجين علي القانون من بين هؤلاء.

٨ – كل خلاف يقع في تطبيق هذا الاتفاق يعرض على لجنة تحكيم تؤلف من مندوبين عن الطرفين وتصدر القرارات بالأغلبية.

٩ – يعتمد الاتفاق ويكون تبادل الاعتماد بروما في أقرب وقت.

ومن المفارقات المثيرة للدهشة أن مشروع هذا الاتفاق عرض علي مجلس الوزراء المصري، وتمت الموافقة عليه في عهد وزارة صدقي نفسه عام ١٩٣٠، كما صدق عليه مجلس النواب المصري في جلسته في ٤ فبراير ١٩٣٢، واستغرق التصديق علية عقد ٤ جلسات استماع، وتحدث فيها بعض النواب بما يفيد أنه لم يسبق ان كان للحكومة المصرية الحق في واحة جغبوب طيلة عهد محمد علي. كما أن هذه الواحة ليس لها أهمية لمركز مصر الحربي لقلة مياهها، وانكشاف موقعها. وفي جلسة التصويت علي مشروع الاتفاق تم تأييده بأغلبية الأصوات (٩٠%) ضد ٤ أصوات. وأشارت بعض الأصوات المعارضة داخل مجلس النواب الي أنه توجد خطابات متبادلة بين السنوسيين والسلطات المصرية، يستدل منها على أن هؤلاء السنوسيين كانوا يديرون واحة جغبوب بتكليف من الحكومات المصرية.

ثم انتقل المشروع لمجلس الشيوخ لإقراره، وعُرض علي لجنة الشؤون الخارجية التي ناقشته خلال الفترة من ١٥ وحتي٢١ يونيو ١٩٣٢، وعهدت هذه اللجنة إلى أحمد نجيب براده بعمل تقرير حول مشروع هذا الإتفاق، كان أهم ما جاء فيه النقاط التالية:

١ – إن تخطيط الحدود يتم الاتفاق عليه للمودة بين الدولتين، ومحافظة على علاقات حسن الجوار.

٢ – قبلت إيطاليا أن تترك لمصر بئر الرملة حتي يتوفر الماء الكافي لعربان هذه المنطقة المصرية.

٣ – ما كانت المفاوضة بين لجنة الحدود المصرية، وبين اللجنة الإيطالية، تتم إلا علي أساس استبعاد جغبوب عن مصر، مهما قدمت الحكومة المصرية من التأكيدات واتخذت من التدابير.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وفي تقريرها أيضاً، أشارت لجنة أحمد نجيب براده الي أن المنطقة الواقعة علي الحدود، من جهة مصر وحتي برقة، لم يثبت أنها كانت خاضعة لسلطة والي طرابلس العثماني، ولا هي في نفس الوقت تحت الإدارة المصرية. كما أشار تقرير هذه اللجنة الي أن إنجلترا تجاهلت، عند تونية سمو الخديو عباس حلمي الثاني، أن تذكر في فرمان التولية أن مصر بحدودها هي نفسها المبينة في الخريطة السابق إرسالها مع فرمان توليه المغفور له محمد علي باشا عام ١٨٤٠. وفي ضوء هذا التقرير وافق مجلس الشيوخ، في جلسة ٢١ يونيو ١٩٣٢، علي هذه الاتفاقية، ومن ثم دخلت الي مجال التنفيذ من جانب الحكومة المصرية، في حين كانت السلطات الإيطالية في ليبيا تعمل بها علي الأرض منذ وقت طويل.

وإذا كانت بعض التقارير والأصوات المصرية، آنذاك، رأت عدم أهمية موقع واحة جغبوب الجغرافي والحربي لمصر، فإن السلطات الإيطالية في ليبيا كانت تري في هذا الموقع أهمية حربية وإستراتيجية قصوي، تعينها في القضاء علي حركات المقاومة الليبية المشتعلة ضدها، وذلك لأسباب عديدة منها:- أن واحة الجغبوب تعد المدخل الأهم لمنطقة برقة من ناحية مصر ومسيطرة على القوافل. كما أنها مركزاً وسطاً لخطوط القوافل بين برقة ومصر والسودان. ومنها تستمد حركة المقاومة الليبية المؤن والسلاح والمال القادم من مناطق مختلفة من العالم الإسلامي عن طريق مصر. كما رأت القيادة العسكرية الإيطالية في ليبيا، أن إخضاع واحة جغبوب لقبضة القوات الإيطالية سوف يساعد كثيراً في تطويق وإضاف حركة عمر المختار، وعزلها في منطقة الجبل الأخضر[٢١].

ولذا، وقبل أن يتم إقرار الاتفاق، بين الجانبين المصري والإيطالي، علي تبعية واحة جغبوب لإيطاليا قررت السلطات الإيطالية في ليبيا، في صيف ١٩٢٦، احتلال هذه الواحة بحجة وقف تهريب الأسلحة الي المقاومين الليبيين، وقاد حملة الاحتلال هذه الجنرال موميللي الذي نجح خلال زحف قواته في إتجاه واحة جغبوب، في إشغال قوات عمر المختار في معارك جانبية في أنحاء متفرقة من الجبل الأخضر حتي لا تذهب هذه القوات للدفاع عن هذه الواحة، وقد نجحت هذه المناورة الأمر الذي سهل لموميللي احتلال واحة جغبوب دون مقاومة، في فبراير ١٩٢٧[٢٢].

وكان سكان منطقة برقة من الليبيين يتخوفون من نتائج احتلال الجيش الإيطالي لواحة جغبوب، حيث خشوا إنقطاع إتصالهم بمصر وتوقف حركة التجارة معها ومع السودان وقلب أفريقيا، ولذا وقبل تنفيذ تلك الحملة، حاول عدد من كبار هؤلاء السكان الإتصال بالسيد إدريس السنوسي، لكي يتدخل ويمارس نفوذه لدي السلطتين الإيطالية والإنجليزية، لوقف خطط احتلال جغبوب، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل. كما أن الحكومة المصرية في ذلك الوقت عجزت نتيجة لوقوعها تحت نفوذ الإنجليز، عن منع احتلال واحة جغبوب، بالرغم من أن كثيرا من المصريين كتبوا في جريدة الأهرام عدة مقالات، بنددون فيها بالأعمال الوحشية التي تقوم بها القوات الإيطالية ضد إخوانهم الليبيين[٢٣].

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وفي الحقيقة أوقع احتلال واحة جغبوب، من قبل القوات الإيطالية، ضربة قاصمة بهيبة الحركة السنوسية، التي كافحت طويلاً ضد هذه القوات في أنحاء الأراضي الليبية، كما تمكنت السلطات الإيطالية من إحكام قبضتها علي طول خط الحدود مع مصر. وبعد أسابيع قليلة من احتلال هذه الواحة، أقام الإيطاليون نقاط حراسة متعددة علي طول الخط الممتد من مساعد وحتي جغبوب، كما قام الجنرال موميللي بحملات تطهير عديدة للتجمعات السكانية الواقعة علي هذا الخط، وأصبح في استطاعة القوات الإيطالية محاصرة وتجويع الأهالي، حتي يتوقفوا عن مساندة حركات المقاومة الليبية(٢٤).

أما عن ردود فعل حركات المقاومة الليبية تجاه احتلال الجيش الإيطالي لواحة جغبوب، فقد طالب المجاهد عمر المختار القبائل الليبية بضرورة محاربة هذا الإحتلال، كما أصدر رضا السنوسي، من جالو، عدة نداءات إلى الزعماء المجاهدين، طالباً منهم عرقلة هذا المخطط الاستعماري تجاه الجغبوب. في حين أقام الإيطاليون الاحتفالات وأرسلت التهاني الي قادة هذه الحملة، لنجاحهم في تنفيذ خطة احتلال الجغبوب ومراقبة الحدود الليبية المصرية، والإيقاع بالمجاهدين الليبيين(٢٥).

ومن اللافت للنظر، في قضية واحة جغبوب، مدي ضيق كثير من المصريين من المصير الذي ألت اليه هذه الواحة، ونتائج هذا علي حركة الجهاد الليبية. فقد عبرت الصحف المصرية، وخاصة تلك المناهضة لما عُرف في التاريخ المصري المعاصر بوزارات القصر، في أكثر من موقف جام غضبها علي سياسة أحمد زيور تجاه قضية واحة جغبوب. كما انتقدت هذه الصحف بقوة سياسة إيطاليا، في إفريقيا بصفة عامة، وفي ليبيا بصفة خاصة. وكانت صورة إيطاليا في معظم هذه الصحف هي صورة الاستعماري الكريه، الذي يسعي لاستعمار بلدان قريبة لقلوب المصريين، سواء من خلال محاولة احتلاله لأريتريا أوالصومال، وهي بلدان كانت أجزاء من الإمبراطورية المصرية في عصر الخديو إسماعيل، او من خلال محاولته الفاشلة لاحتلال الحبشة التي منها يستمد نهر النيل معظم مياهه، ثم احتلاله عام ١٩١١ لليبيا هذا البلد المتاخم لحدود مصر الغربية. وتفسر لنا هذه الصورة القبيحة لإيطاليا، في عيون المصريين، تطوعهم في حركة المقاومة ضد الإحتلال الإيطالي لليبيا، وتقديم كافة أشكال المساندة للمجاهدين الليبيين، ووقوفهم موقفاً معادياً من إيطاليا، خلال الفترة بين عامي ١٩١١ – ١٩١٣، وسمحوا لحركات المقاومة، أن تتخذ من الأراضي المصرية ملازاً آمناً لهم، وقاعدة ينطلقون منها لمقاومة هذا الاحتلال الإيطالي(٢٦).

وفي عام ١٩٢٦ وصفت صحيفة الأخبار أنباء تنازل حكومة زيور باشا عن واحة جغبوب؛ بأنه أشبه ببيع جلد الدب قبل صيده، واعتبرته بيعاً شائناً، أقدمت عليه الوزارة الزيوارية، التي لم تخش الله ولا رهبة التاريخ، وأنه عار أحدثته الحكومة المتمدنة، في حين يقدم أبناء برقة الأبرار الأمجاد دليلاً جديداً للعالم، بأنهم لا يسلمون المدائن إلا على الموت، وعلقت هذه الصحيفة علي ما آلت اليه قضية جغبوب بقولها:- " وهكذا يشاء القدر أن تذهب الجغبوب على النحو الذي قدره المستعمرون وأشياعهم"(٢٧).

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وشنت جريدة البلاغ هجوماً قوياً علي وزارة أحمد زيور حيث كتبت تقول " أما البئر الذي يقولون عنه في السلوم فهي لا تفيدنا في شيء لأن ماؤه ملح لا يصلح للشرب ولا يعني شيئا للجيش المصري، ويؤكد جريمة الوزارة الخرفاء، لأنه يثبت عليها أنها قد نزلت عن حق المصريين وأخذت حقاً إيطالياً، ولو لم تكن جغبوب أرضاً مصرية لما كان هناك وجهة لطلب البدل مع إيطاليا، اما محور الخلاف فهو هل جغبوب أرض مصرية أم لا؟ فإذا ثبت أنها غير مصرية فلا معني كذلك للمطالبة بالبدل ولا موافقة إيطاليا، ونحن نسأل لماذا تعطينا إيطاليا بئر في جهة السلوم سواء كان ماؤه ملح أو عذب سواء كانت له فائدة مساوية للجغبوب أم تراها تعطينا البئر من أرضه لأنها تعتقد أن الجغبوب حق من حقوقنا، أم هي تعطينا أياه لأنها تعتقد أنها تطلب منا ما ليس لها بحق وأنها تعتمد على القوة لا على الحجة والبرهان، أما الوزارة التي فرطت في استقلال بلادها وحقوقها لا يكثر عليها أن تتنازل عن أي قطعة من أرضها وأن تكون دائماً عوناً للأجنبي على قومها، وعلى هذه القاعدة تخرج مصر خاسرة من كل، وتصبح وظيفة الوزارة المصرية أن تسهر على مطامع الإنجليز لا على حقوق المصريين"[٢٨].

وعلقت مرة آخري جريدة البلاغ علي قضية واحة جغبوب، وعلى تصرفات الوزارة الزيورية بقولها:- " إن تصرف الحكومة لا يبرره عقل ولا يحله قانون وأن الحكومة الدستورية لا تمتلك أن تتنازل عن شيء من أملاك الدولة فما بالك بحكومة قد حكم عليها مجلس النواب وانتزع منها ثقته فأصبحت لا تمثل أشخاصاً، لعل الحكومة تستند إلى المادة ٤٦ من الدستور، ولكن هذه المادة تنص على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها أي تعديل لأراضي الدولة أو نقص من حقوق سيادتها أو تحميل حزاميها شيئاً من النفقات أو ما بين حقوق المصريين العامة والخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان، وبما أن البرلمان أسقط هذه الوزارة في هذين التاريخين ١١/٢١ فكل عمل يأتيه لا يقره المجلس ولا يعترف بصحته، وبناء عليه أصبح كل اتفاق بين هذه الوزارة وبين الدول أطلال لا قيمة لها بقانون وقد أخبر المجلس سفرا الدول لذلك، أن حكومة الفوضى والثورة تريد أن تتوج مخالفتها لقوانين البلاد والدستور والحرية بعمل ترتاح له النفوس وتضطرب من القلوب تريد أن تنتهز فرص الفوضي والاضطراب الذي حل بالأفكار من جراء تصرفاتها، تريد وهي في النزاع أن تسلح واحة جغبوب من صلب الوطن وتهبها للطليان غنيمة بإرادتها فعلت ذلك، لابد من محاكمتها أمام مجلس الخصوص حتى تنال جزاء ما اقترفت يداها، أن المادة ٦٢ لا تحل الوزارة من المسئولية وان تلك اللوم التي تريد أن تعطيها للحكومة الإيطالية ذات موقع حربي من الأهمية لمكانة وقد بين ذلك كثير من إخواننا الوطنيين فإذا سلمناها الدولة أجنبية فقد سلمنا مفاتيح حدودنا العربية وأصبحنا مهددين حتي عقر دارنا، ونكون قد أسأنا إلى إخواننا الوطنيين أكبر إساءة أن هذه الواحة كانت منبعاً للنهضة الوطنية والإسلامية وكل شمال إفريقيا فإذا سمحنا للإيطاليين بالوصول إليها كان جرمنا عظيماً أمام الوطن والتاريخ وأمام جيراننا

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

والعالم الشرقي أجمع، ان مصلحة بلادنا المحافظة على شرف الوطن وعدم تعكير الصلات الودية بيننا وبين ذلك الشعب الكريم الذي دافع عن حقوقه وحريته بكل بسالة"(٢٩).

ومرة آخري تكتب البلاغ تقول: "إن للجغبوب أهمية كبيرة فهي قلعة مصوية إلى قلب الحدود المصرية ومركز ديني ذو أهمية عظمى بالنسبة للسنوسيين، فهل تقدر الوزارة معنى تصرفاتها هذه؟ هل تفهم أنها تفرط في أرض الوطن وأن مثلها مثل القائد الذي يسلم حصنه فيتخلى عنه ويتركه للعدو خيانة وغدرا؟ وهل تفهم الوزارة أن القائد الذي يفعل كل ذلك ينتهي بأن يحاكم، وأن يكون الحكم عليه صارماً، تظن أن الوزارة تفهم كل ذلك ولكنها تعتقد أن اليوم الذي يحاسبها فيه البرلمان لن يجئ لأن الأمة لن تسترد سلطانها فليس لنا إلا أن نقول لها إنها مخطئة وأن يوم الأمة قريب وسيعلم الظالمون أي منقلب ينقلبون"(٣٠).

قد بين نص الاتفاق مقدار ما تنازلت مصر عنه ومبلغ ما تتبعه والشعوب لا تنظر إلى التنازل عن جزء محدود من أرضها نظرة رضى وهذا الشعور ممثل في الدستور المصري الذي حظر هذا التنازل في مادته الأولى التي قالت "ملكها لا يجزأ ولا يعزل عنه شيئاً) وقد أراد البعض أن يدافعوا عن هذه النظرية بقولهم إن إيطاليا دولة كبيرة لا يسع مصر أن تعاندها وأن في إرادتها احتلال الجغبوب عنوة وليس في وسع مصر أن تقاومها ومع أن التاريخ يمثل هذه الحوادث فإن الضمير العام لا يؤيدها، وكان رأينا في أول الأمر أن تبذل الهمة لحل الخلاف من دون نقل ملكية حرصاً على شعور الأمة المصرية وكان ردنا أن إيطاليا لا تطمع في الجغبوب لذاتها على كل حال ليست من الممتلكات التي فيها منافع اقتصادية وهي واحة صغيرة وإنما طالبت بها بحجة الرغبة في حماية حدودها من الذين يغيرون عليها من المصريين ورغبة مصر أيضاً في حماية حدودها لا تخشي مصر على حدودها من الاعتداء الإيطالي فقد رأينا والحالة هذه أن توجه الجهود من الجانبين إلى اتفاق يصون حدودها غير أن لمصر بعد هذا الاتفاق مرجعاً آخر وهو البرلمان فله الكلمة الأخيرة(٣١).

إن خسارة مصر بالتنازل عن هذه الواحة كبيرة من الجهة الأدبية باعتراف الجميع بالتنازل عن الجغبوب للطليان، ومن الجهة المادية باعتراف العسكريين والفنيين بأن تسليم الجغبوب الذي يعد بمثابة قلعة في مقدمة الحدود المصرية، فسواء أخذنا بالرأي الأول أو الثاني فالخسارة على مصر مادياً وأدبياً(٣٢).

إن تنازل مصر لإيطاليا عن هذه الواحة من قبيل أن تنال مصر استقلالها فأصبح تنازل مصر عنها معلقاً على شرف الدولة إذ الإنجليز هم الذين يصفون إرث محمد علي وخلفائه فإعطاء الجغبوب للإيطاليين ليس سوى شطر صغير من برنامج كبير وصعته السياسة الإنجليزية لتصفية جميع المسائل المصرية وإذا كنا قد عرفنا عن هذه التصفية شيئاً كثيراً من الآن فإنه ليحق لنا أن نقف متسائلين وبعد هذا كله ماذا تطلبون؟(٣٣).

تريد الوزارة أن توقع هذه المعاهدة وتحمل تبعيتها على التبعيات الخطيرة وتريد أن تضيع حق مصر في الجغبوب، فتقول بلسان صحيفتها ومعلوم أنه مهما يكن الرأي في

الجغبوب وتبعيتها لمصر فإن الواقع أنه ليس لمصر في جغبوب لا إدارة ولا بوليس وهل تجنى منها ضرائب وهل كان لإيطاليا قضاء وبوليس وإدارة بل هل لمصر قضاء وبوليس وإدارة في كل جهات الصحراء الشرقية إن نية التسليم في جغبوب ظهرت في عهد الوزارة الحاضرة فإن هذه الوزارة لم تتكالب في الدفاع عنها أو أن تتظاهر بالرغبة في مناقشة الدعاوي الإيطالية.

يعني أن تسأل هنا ماذا أفادنا الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة ومن أين جاءنا الاعتداء على حدودنا إلا عن طريق هؤلاء المدافعين عنا فالإنجليز الذين احتفظوا بحق الدفاع عن مصر في ٢٨ فبراير فتحوا حدودنا الغربية لإيطاليا[٣٤].

إن زيور باشا لا يجهل أن لو امتنع عن النزول عن جغبوب لكان هذا الامتناع حائلاً بين إيطاليا وبين الطمع في تسامح الجمهور المصري إذا قامت تحتل جغبوب بالقوة في مثل هذه الحالة تعترف إيطاليا أن الوزارة وقد توقلت قيادة الامتناع من النزول لابد من أن يؤيدها الجمهور[٣٥].

لقد كان كل ما طلبه المصريون من زيور باشا وزملائه من مسألة الجغبوب ألا يوقعوا اتفاق يتضمن النزول عنها ولم يقتصر المصريون على هذا المطلب وحده عبثاً فهم يعرفون أن إنجلترا لا تزال قلقة على المركز الذي تطلبه لنفسها من مصر وتسعى لتسوية الاتفاق فإذا كان هذا موقف إنجلترا بالذات أفلا تكون هذا الحال أشد انطباقاً على إيطاليا في مسالة جغبوب، ولكن زيور باشا لم يتردد في مرضاة الإنجليز ومرضاة أغراضه الشخصية ومصلحة الغير وقد أثرت هذه المشكلة على كرامة المصريين[٣٦].

وقد احتجت اللجنة السعدية للسيدات على اعتداء الوزارة على الدستور بتنازلها عن واحة جغبوب لحكومة إيطاليا ذلك التنازل الذي لا يصبح الدستور فيه له أي سلطة حتى البرلمان نفسه يحرمه واللجنة بهذا الاحتجاج تسجل على الوزارة المعتدية جرماً جديداً وتعتبر إنجلترا مسئولة عن بتر أراضي مصر[٣٧].

إن الوزارة الجديدة تجاهلت وضعفت ضعفاً لم يسبق لغيرها أن حققته والغريب أن هذه الوزارة دستورية إذ أنها وليدة إرادة الأمة والأغلبية وهي تتجاهل أحكام الدستور، وتقول أن الوزارة الجديدة هي ربيبة فضائل سعد قد نسيت سعد وما ترك لها من خطط ومناهج تشير عليها أن سعد لم يكد يعلم أن جغبوب قد سقطت حتى ذهب من مرقده، وصرح بأن مصر لا يسعها أن تذعن لهذا وأن أهمية جغبوب ليست من الواجهة الدينية فقط بل من الواجهة العسكرية، وأنه يرى هذا الاتفاق مثلما يراه أي مصري[٣٨].

إن صيانة كرامة الأمة مهمة مفروضة على الزعماء في الظاهر ولكن ما هي قيمة إرادة الزعماء إذا لم تكن بإرادة الأمة كلها؟

لقد تناولت إحدى الصحف في روما هذه المسألة فقالت أن تفسير المندوبين المصريين للاتفاق يعد غريباً وأنه يجب أن يفهموا أن شروط الاتفاق تقيد الشعب نفسه لاسيما إذا كان داخلاً في الحياة الدولية بواسطة ممثله، ثم قالت إن إيطاليا لا تزال الراغبة

في إقامة العلاقات الودية في مجال الاقتصاد بينها وبين مصر ونحن نظن أن توقيع رئيس الوزراء يفيد الشعب المصري إلى الاعتراف باتفاق يهدد سلامة حدوده، فليس في وسع أحد أن يجهل أن اتفاق الجغبوب يعرض سلامة مصر على الخطر وأن كل تمسك من جانب المندوبين المصريين في هذه الدائرة إنما هو تمسك بحق مصر(٣٩).

وقد عابت بعض الصحف على تصرفات الوزارة في حقوق الشعب، أما واحة جغبوب فإن هذا الاتفاق باطل قانوناً ولا يحرم الواحة من تبنيها لمصر فستظل مصرية ديناً وخلقاً وطابعاً وإذا فصلتها القوة عن مصر فأرواح ساكنيها متصلة بها ومصر وأهلها معلقون بها وسيأتي يوم ويعود المستعمرون إلى عقر دارهم، وأما الوزارة فيكون موقفها عظيماً أمام الأمة المصرية ولن نتسامح معها فيما ارتكبته في حقنا(٤٠).

فلم يكن من الدستور ولا من الحكمة في شيء أن تتولى وزارة غير نيابية كالوزارات التي ألفها زيوار باشا منذ نوفمبر ١٩٢٤، أن خطأ الوزارة المصرية فى توهمها بأن المفاوضات مع دولة أجنبية تعوضها شيئاً من كرامتها المسلوبة أو تسلي من كرامتها المسلوبة تسلي ذرة من منزلته المعلومة(٤١).

فنحن لا نريد أن نقيم حرباً حول القبة المقدسة في الجغبوب ولا يمكن أن نذود عن عيونها التابعة لنا، ولا أن نتخذ منها قلعة وهي الحصن الذي منحته الطبيعة لحدودنا الغربية، فكل ذلك إرادة إيطاليا وحليفتها إنما نحن نريد أمراً واحداً أن لا يكون مفتاح الأمن والسلام في يد دولة أجنبية، لا يمكن لأحد أن يتوقع مصير الصدام معها، إن هذه المسألة لا تهم أبناء مصر على السواء بل تهم الأجيال المقبلة، يدعى الطليان ملكية الجغبوب ثم لا يقيمون دليلاً غير دعوى ملكية الأتراك مورثيهم أرض برقة، وهم في هذه الدعوة لم يجدوا التاريخ معنياً فإن نفس الجغبوب حديثة الظهور بل هي أحدث من استقلال مصر على يد محمد علي(٤٢).

وقد روع الجمهور السكندري لنبأ توقيع المعاهدة التي تنازلت بمقتضاها الحكومة المصرية عن واحة جغبوب، وكأن الوزارة أرادت أن ترضي سادتها الإنجليز قد بادر الإيطاليون إلى احتلالها احتلال عسكري بجندهم وعساكرهم ومدافعهم وصارت قلعة حربية لهم ولنفرض أن البرلمان رفض التصديق على هذه الاتفاقية فكيف العمل إذا لاسترداد الجغبوب وقد حصنها الإيطاليون؟. أنعمد إلى إعلان حرب تفقد فيها الأموال والرجال وما لسنا في حاجة إلى فقده، لو أن الوزارة رفضت التصديق قائلة أن البلاد ليس فيها برلمان، هذا ما كنا نرجوه من هذه الوزارة الضعيفة التي سحبت منها الثقة وحكم عليها بالسقوط(٤٣).

أما عن موقف الصحف الأجنبية من تطور قضية واحة جغبوب فقد اختلف كثيراً عن الصحف المصرية. فقد أشارت جريدة روما في عدد ٧ ديسمبر ١٩٢٥ الي الاتفاق بين إيطاليا ومصر لترسيم الحدود بقولها: " إن المقامات الـ ياسية في مصر قد قابلت هذا الاتفاق بالارتياح، وهذا سيساعد على تعزيز العلاقات السياسية والتجارية بينهما وستستفيد الجالية الإيطالية هناك".

وقال جورنال دي إيطاليا " أن هذا الاتفاق يجعل لمصر مكانة دولية، وهذه أول مرة منذ شهر فبراير ١٩٢٢ تتفاوض مصر مع دولة أجنبية وتتفق معها على حل المسائل السياسية، وهذا يزيد مكانة مصر"(٤٤) .

أما جريدة التايمز اللندنية فقد كتبت في ديسمبر ١٩٢٥ تقول: " إن السلوم مهمة لأنها تستخدم محطة للطيران في طريقها إلي القاهرة، وتكون مخفراً أمامياً يستخدم لأغراض إدارية وعسكرية وبذلك تزداد قيمتها لمصر فالاتفاق الذي جاء في غاية العدل وكان الفضل الأعظم فيه لثلاثة من الرجال، وكان لابد لزيوار باشا من أنه يقف في وجهه المعارضة فكثير من الساسة المصريين المدفوعين بعاطفة وطنية خالية من التبصر أو بروح العداء لحكومة زيوار باشا تجاهلوا أن لم يكن لمصر أي نوع من السيطرة علي جغبوب وأن أمتلاك إيطاليا لها أهم من امتلاك مصر لها(٤٥).

وسردت جريدة التايمز في مقال لها تاريخ مسألة جغبوب، وأشارت الي أن الفضل في هذا الإتفاق إنما يعود الي ما اتصف به زيور باشا من الحكمة والشجاعة، أما خط الحدود الجديد فكاد أن ينطبق علي الخط الذي وقع في اتفاق ملنر- شالويا، وليست جغبوب سوى واحة بسيطة ذات أهمية إستراتيجية ضعيفة، ولكن إيطاليات تمسك بها كل التمسك لأغراض حربية وسياسية(٤٦) .

ونشرت التيمز إيضاً: وصف لاحتلال الإيطاليين لواحة الجغبوب احتلال سلمياً والارتياح العظيم الذي لقيته تسوية مشكلة الحدود وقالت أنه صار يرجى الآن أن تقيد المساعي السنوسية تقيداً، وأن لهذا الاحتلال شأن عظيم ومن عوامل زيادة هيبة الإيطاليين.

ونشرت التايمز أيضاً تلغرافاً لمكاتبها في القاهرة تضمن نبذة عن الكتاب الأخضر الذي نشرته الحكومة المصرية، وأشار إلي الخارطة التي وضعت في عهد محمد علي، ونشرت في الكتاب المذكور تبين أن الجغبوب لم تكن داخلة ضمن الأراضي المصرية بمقتضي الفرمان الصادر من الباب العالي لمحمد علي، لكن الجهات الرسمية المصرية أدخلتها في الأملاك المصرية بحث كرومر وكتشنر وتساهل الأتراك(٤٧).

وترجع مخاوف المصريين من الاحتلال الإيطالي لليبيا في الأصل الي اعتقادهم أن ليبيا لم تكن هي وحدها المستهدفة، علي الرغم من تصريح عدد من الصحف الإيطالية بأن الجيش لم يكن له منذ عام ١٩١١ أية مطامع في مصر، وأن إيطاليا لم تفكر في الإقدام علي أي عمل يهدد مصالح إنجلترا في مصر والسودان. وفي الحقيقة لم تآت مخاوف المصريين من فراغ، بل كانت لها ما يؤكدها علي أرض الواقع. ففي صيف ١٩٣٧، علي سبيل المثال، أخذت الأخبار تتحدث عن وجود حشود إيطالية الحدود المصرية، لكن الصحف الإيطالية نفت هذا الخبر في حينه. وأيضاً جريدة (الجورنالي دوريانتي) التي كانت تصدرها آنذاك الجالية الإيطالية في القاهرة كذبت ما نشرته الصحف المصرية حول هذه الحشود. وأكدت أن الأسلاك الشائكة التي تمتد علي الحدود بين مصر وليبيا من ساحل البحر إلي جغبوب أقيمت أثناء حكم المارشال جرازياني عام ١٩٣٣،

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

لمنع تهريب الأسلحة لتسهل إخماد حركة العصيان، لقد شعر الإيطاليون بأن المصريين علي بينة بما تنوي به إيطاليا، في هذا الوقت عرض إسماعيل صدقي اتفاقية تعقد بعدم الاعتداء مع إيطاليا، نظراً لما يتطلبه من نفقات كبيرة وعدم استطاعة الحكومة المصرية تقديم هذا لكن توتر العلاقات البريطانية أنهي هذا الاقتراح، لكن الوضع تدهور علي الحدود بعد فشل محادثات جنيف وبدأ الطرفان يتأهبان لمواجهة الطرف الأخر ١٩٣٧، لذلك أتخذت الحكومة المصرية احتياطها في تعزيز قوات مصرية علي الحدود .

في هذا الوقت وصلت أنباء إلي القاهرة تؤكد إن إيطاليا تقوم باجتذاب بدو الصحراء الغربية، وخاصة بعد أن عانوا في الشتاء السابق من الفقر والضنك، مما أقلق الحكومة المصرية والبريطانية الأمر الذي عبرت عنه جريدة (المانشستر جارديان) بقولها:- " تقرر إرسال قوات مصرية إلي مراكز حربية علي الحدود الليبية، وعد هذا الإجراء هو النذير الأول للصدام بين الطرفين في الصحراء الغربية "[٤٨].

ثم مرت سنوات الحرب العالمية الثانية، وجري فيها ما جري من حروب بين إنجلترا وإيطاليا علي الأراضي المصرية الليبية، الواقعة علي ساحل البحر المتوسط ودون أن تمتد الي واحة جغبوب، ودون حتي أن تفكر القوات الإنجليزية في استعادتها من يد الإيطاليين. ويعد توقف القتال في هذه الحرب طالبت مصر طبقاً لما نقلته جريدة (لموند) بإستعادة واحة جغبوب، " لا من قبل التوسع الأقليمى بل تعديلاً للحدود، وهو تعديل يستند إلي حقوق تاريخية لا تحتمل النزاع".[٤٩]

وفي ٢ يناير ١٩٤٥ تقدمت مصر الي الحلفاء بمذكرة تطالب فيها بأن تمثل في أي مؤتمر صلح يعقد في المستقبل. ومع أن مصر لم تدع بصفة رسمية لآي من هذه المؤتمرات، فقد وعدها الحلفاء بالاستماع لوجهة نظرها. وقد تقدم ممثل مصر في مؤتمر باريس في ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ ببيان عبر فيه بشكل خاص عن رغبة مصر في تعديل الحدود مصر الغربية بحيث تعود واحة جغبوب للسيادة المصرية.

وعندما عقدت الدول الأربعة الكبري إجتماعاً فيما بينهم في لندن، لبحث مصير المستعمرات الإيطالية في إفريقيا، تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة، في ١٢ سبتمبر ١٩٤٥، عبرت فيها عن اهتمامها بليبيا وأريتريا، كما طالبت بوجوب استشارتها في حل مشكلة المستعمرات الإيطالية في أفريقيا وخاصة في مستقبل ليبيا، واقترحت أن يجرى استفتاء للسكان في ليبيا لتحديد موقفهم، وهل يفضلون الحصول علي الاستقلال أو الاتحاد مع مصر؟

وقد أشتركت مصر فعلاً في مؤتمر صلح مع إيطاليا، في ٢١ أغسطس ١٩٤٦، وطالبت فيه بتعديل الحدود مع ليبيا واستعادة الجغبوب، وتحريك خط الحدود في الجزء الشمالي من الغرب قبل استقلال ليبيا وإخضاعها لوصاية هيئة الأمم المتحدة، وأكدت مصر تبعية جغبوب لها عن طريق خرائط لعام ١٧٧٠ و ١٨٦٠، والتقارير الإيطالية ١٨٤٠-١٨٩٠، ووثائق المتحف البريطاني ١٨٦٦، وأيضاً موسوعة (دي سان مارتن)

الجغرافية التي تكشف أن هضبة السلوم بامتدادها من رأس المالح إلي بردية، تتبع مصر من قديم الزمان. (٥٠)

ومن المثير للغرابة، أن الحكومة الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية، علي إعتبار أنها أصبحت صديقة للحلفاء، طالبت بأن تدير شؤون ليبيا طبقاً لنظام الوصاية الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة ، لكن الدول العربية المستقلة آنذاك رفضت هذا المطلب، ووقفت جامعة الدول العربية بقوة تطالب بسرعة حصول ليبيا علي استقلالها عن إيطاليا عام ١٩٥١. ومنذ قيام المملكة الليبية توقف الحديث حول قضية جغبوب.

الخاتمـــة.

يتبين لنا، من خلال الدراسة، الأهمية الجغرافية لواحة جغبوب، التي تعتبر مفتاح سيوة من جهة الغرب . كما يتبين لنا أن المصالح الاستعمارية، لكل من إنجلترا وإيطاليا، هي التي أوجدت في حقل التاريخ الحديث والمعاصر قضية هذه الواحة، حيث كانت ضغوط إنجلترا ونفوذها علي الحكومات المصرية واضحة لا لبس فيها، حتي أذعنت حكومة أحمد زيور باشا، آواخر عام ١٩٢٦، وتنازلت لإيطاليا عن واحة جغبوب عندما كانت هذه الآخيرة قابضة علي زمام ليبيا. كما كشفت الدراسة عن أن إسماعيل صدقي، الذي يفتري عليه البعض، لم يكن في وسعه أن يتحمل المسئولية التاريخية المترتبة علي إبداء موافقته علي التنازل عن واحة جغبوب لإيطاليا، ولذا رفض أن يوقع علي هذا التنازل، الآمر الذي قبله زيور باشا بسبب مصالح حزبية ضيقة.

كما يتضح لنا أن الرآي العام المصري والصحافة المصرية قد صبت جام غضبها في حينه علي الحكومة الزيورية لتنازلها عن واحة جغبوب لمصلحة إيطاليا. أما وعندما استقلت ليبيا وأصبحت هذه الواحة ضمن أراضيها فقد سكت هذا الرآي العام عن هذه المسألة، وذلك لشعور عربي أصيل يري أن هذه الواحة مازالت في الوطن العربي ولم تأخذها معها إيطاليا بعد أن غابت بلا رجعة شمس الإستعمار.

وآخيراً، أوضحت هذه الدراسة في ضوء مقالات الصحافة المصرية، الصادرة آنذاك، أن الحزن الذي عكسته هذه المقالات إنما مرجعه التخوف من حجم الضرر الذي أصاب حركة الجهاد الليبية، نتيجة التنازل عن واحة جغبوب لإيطاليا خلال فترة استعمارها لليبيا، حينما نجحت القوات الإيطالية في قطع طرق إمدادات المجاهدين الليبيين بعد تمركزها علي أرض هذه الواحة، منذ عام ١٩٢٧.

الهوامـــش

(١) إبراهيم أحمد رزقانه، محاضرات في جغرافية المملكة الليبية، ص١٢.
(٢) الهادي مصطفى أبو لقمة، الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا، ص١٩٩-١٢٠.
(٣) عبدالعظيم أحمد مهيده، مصر وليبيا بين عامي ١٩٥٦-١٩٧٣، ص١٣-١٥.
(٤) محمود العرفاوي، مخاض الأمبريالية والفاسية الإيطالية عسر ولادتها ودفنها في ليبيا، ص٧٠-٧٢.
(٥) سليمان محي الدين، السنوسية – العرابية – المهدية (دراسة مقارنة بينهم)، ص٣٢.
(٦) محمد عبدالفتاح محسن، حدود مصر الدولية، ص٣٥٥-٣٥٩.
(٧) مصطفى على هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، ص٥٩-٦٥.
(٨) المصدر السابق، ص ٧٠.
(٩) محمد رفعت عبدالعزيز، العلاقات المصرية الليبية، ص١٠٨-١١١.
(١٠) غيروغ فون غرانفيتس، تاريخ الحرب الليبية الإيطالية، ص١٤٨-١٤٩.
(١١) خلفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا ١٩١١-١٩٣١، ص٢٠٢.
(١٢) محمد عبدالفتاح محسن، حدود مصر الدولية، ص٣٤٦.
(١٣) محمد رفعت عبدالعزيز، العلاقات المصرية الليبية، ص١١١-١١٢، نفس المصدر السابق.
(١٤) نفس المصدر السابق.
(١٥) صفاء شاكر، إسماعيل صدقي، الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية، ص٨٢-٨٣.
(١٦) محمد رفعت عبدالعزيز، العلاقات المصرية الليبية، ص١١٤-١١٥.
(١٧) إسماعيل صدقي، مذكراتي، ص٧٢-٧٤.
(١٨) صفاء شاكر ، إسماعيل صدقي، الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية، ص٨٥-٨٧.
(١٩) يوسف سالم البرغثي، حركة المقاومة الوطنية بالجبل الأخضر ١٩٢٧-١٩٣٢، ص١٢٥.
(٢٠) المصدر السابق ، ص ١٣٠ وما بعدها.
(٢١) يوسف سالم، حركة المقاومة الوطنية بالجبل الأخضر ١٩٢٧ – ١٩٣٢، ص****
(٢٢) أنجلوديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، ص١٣٦ – ١٣٧.
(٢٣) محمد علي التركي، حركة الجهاد العربي الليبي في الفترة ١٩٢٧ – ١٩٣٤، ص١٤٣.
(٢٤) أنجلوديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، ص١٣٧ – ١٣٨.
(٢٥) محمد علي التركي، حركة الجهاد العربي الليبي في الفترة من ١٩٢٧-١٩٣٤، ص١٥٢-١٥٣.

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

(٢٦) الأهرام، يونان لبيب رزق، حرب الحبشة إيطاليا، العدد ٥٦٦، سنة ٢٠٠٤.
(٢٧) الأخبار، آخر الأخبار عن الجغبوب، العدد ١٧٨٨، سنة ١٩٢٦.
(٢٨) البلاغ، مسألة الحدود الغربية، العدد ٨١٧، سنة ١٩٢٥.
(٢٩) البلاغ، الوزارة غير الشرعية، العدد ٨١٥، سنة ١٩٢٥.
(٣٠) البلاغ، مسألة الحدود الغربية (هل تقدر الوزارة المسئولية فيها، العدد ٨١٩، سنة ١٩٢٥.
(٣١) المقطم، واحة جغبوب وإمضاء الاتفاق على الحدود، العدد ١١١٨٢، سنة ١٩٢٥.
(٣٢) الأهرام، سياسة التصفية (اتفاق الجغبوب)، العدد ١٤٨٥٦، سنة ١٩٢٥.
(٣٣) الأهرام، سياسة التصفية (اتفاق الجغبوب)، العدد ١٤٨٥٦، سنة ١٩٢٥.
(٣٤) البلاغ، جريمة الجغبوب، العدد ٨٢٣، سنة ١٩٢٥.
(٣٥) البلاغ، جريمة الجغبوب، العدد ٨٢٣، سنة ١٩٢٥.
(٣٦) البلاغ، نزول الوزارة عن الجغبوب جريمة جديدة، العدد ٨٢١، سنة ١٩٢٥.
(٣٧) الأهرام، اللجنة السعدية للسيدات، العدد ١٤٨٥٩، سنة ١٩٢٥.
(٣٨) الدفاع الوطني، البيان الوزاري (الجغبوب)، العدد ٥٩٤، سنة ١٩٢٨.
(٣٩) وادي النيل، مسألة الحدود الغربية، العدد ٥١٧٧، سنة ١٩٢٦.
(٤٠) الأهرام، الأزمة الوزارية المصرية، العدد ١٤٨٥٧، سنة ١٩٢٥.
(٤١) البلاغ، مسألة الحدود الغربية، العدد ٨١٦، سنة ١٩٢٥.
(٤٢) الأهرام، حول واحة جغبوب، العدد ١٤٨٥٥، سنة ١٩٢٥.
(٤٣) البلاغ، التنازل عن جغبوب صداه في الإسكندرية، العدد ٨٢٢، سنة ١٩٢٥.
(٤٤) الأهرام، تلغرافات خصوصية للأهرام، العدد ١٤٨٥٦، سنة ١٩٢٥.
(٤٥) الأهرام ، عدد ١٤٨٦٠ لسنة ١٩٢٥.
(٤٦) نفس المصدر عدد ١٤٨٥٨ لسنة ١٩٢٥.
(٤٧) المقطم، عدد ١١٢٣٣ لسنة ١٩٢٦.
(٤٨) الأهرام، ثمن الصداقة والتحالف، يونان لبيب رزق، الحلقة ٦١٣، سنة ٢٠٠٥.
(٤٩) الدفاع الوطني، لماذا تطلب مصر الاشتراك في مؤتمر الصلح، العدد ٦٠٧٩، سنة ١٩٣٦.
(٥٠) حدود مصر الدولية، محمد محسن عبد الفتاح، ص٣٧٩-٣٨٠.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

قائمة بأهم مصادر الدارسة

١- المذكرات:

اسماعيل صدقي: مذكراتي، تحقيق سامي أبو النور .

٢- الدوريات

الأهرام العربي: سامر المفتي (من زرزورا وزرزار إلي سيوة) مسلسل الواحات المفقودة، العدد ٢٨٢، ٢٠٠٢.

وادي النيل (يومية) أعداد عام ١٩٢٦.

الأهرام (يومية) : سنوات ١٩٢٥- ١٩٢٧ -١٩٣٢.

يونان لبيب رزق: ثمن الصداقة والتحالف/ حلقة ٦١٣ / السنة ٢٠٠٥، الأهرام.

يونان لبيب رزق: حرب الحبشة – إيطاليا/ حلقة ٥٦٦/ السنة ٢٠٠٤، الأهرام.

المقطم (يومية) : ١٩٢٦، ١٩٢٥.

الأخبار (يومية) : ١٩٢٦.

البلاغ يومية : سنوات: ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧.

٣ – المراجع العامة:

١- أنجيليو ديل بوكا: الإيطاليون في ليبيا، ترجمة محمود علي التائب.

٢- خليفة محمد التليسي: معارك الجهاد في ليبيا ١٩١١-١٩٣١.

٣- محمد رفعت عبد العزيز: العلاقات المصرية الليبية في النصف الأول من القرن ال٢٠ (١٩١١-١٩٥١) دكتوراه في الفلسفة ١٩٨٦.

٤- أحمد المهدى حمد: الحركة الوطنية خلال الفترة(١٩٣٢-١٩٤٢) ١٩٩٥.

٥- عبد العظيم أحمد حميدة: مصر وليبيا بين عامي ١٩٥٦-١٩٧٣ ، رسالة دكتوراه.

٦- محمد علي التركي: حركة الجهاد العربى الليبي في الفترة من بداية ١٩٢٤ -١٩٢٧.

٧- يوسف سالم البرغثي: حركة المقاومة الوطنية بالجبل الأخضر ١٩٢٧-١٩٣٢.

٨- غيورغ فون غرنفيتس: تاريخ الحرب الليبية الإيطالية.

٩- سليمان محي الدين سليمان فتوح: دراسة مقارنة (السنوسية – العرابية- المهدية) في دور كل منهم في مقاومة الاستعمار.

١٠- أنجيلو بتشولي: إيطاليا وماوراء البحار- الجزء المتعلق بليبيا في الجانب العسكرى، ترجمة: عبد الرحمن العجيلي.

١١- المبروك علي الساعد: مقاومة الليبين للأحتلال الإيطالي ١٩٢٨- ١٩٢٩.

١٢- وليم س. أسكيو: أوربا والغزو الإيطالي لليبيا ١٩١١-١٩١٢، ترجمة: ميلاد المقرحى.

١٣- محمود العرفاوي: الإمبريالة والفاشية الإيطاليتين عسر ولادتهما ودفنها في ليبيا ١٨٨٢-١٩٤٢، ترجمة: عمر الطاهر.

١٤- الهادي مصطفي أبو لقمة وآخرون: الجماهيرية دراسة في الجغرافيا.

١٥- مصطفي علي هويدي: الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولي.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

١٦- مجيد خدوري: ليبيا الحديثة (دراسة في تطورها السياسي)، ترجمة نقولا زيادة.
١٧- إبراهيم أحمد رزقانة: محاضرات في جغرافية المملكة الليبية.
١٩- صفاء شاكر: اسماعيل صدقي، الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية.
٢٠- أحمد محمد عبد الفتاح محسن: حدود مصر الدولية.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com